أنطولوجيا الحماية الاجتماعية

إعادة تأسيس القانون الاجتماعي في عصر الذكاء الاصطناعي والمخاطر الوجودية

تأليف

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة، التي علمتني أن الحماية الاجتماعية ليست مجرد معاشات وتأمينات، بل هي عقد أخلاقي مقدس بين الأجيال، وأن كرامة الإنسان لا تسقط بمجرد توقفه عن الإنتاج الاقتصادي، بل هي

حق وجودي ملازم له حتى آخر نفس.

وإلى ابنتي الحبيبة صبرينال، يا من تجمعين في روحك أصالة النيل وعمق المتوسط وشموخ الأوراس؛ لكي تعلمي أن المستقبل ليس مكتوبًا سلفًا في خوارزميات الآلات، بل هو صناعة بشرية قائمة على العدالة والتضامن، وأن القانون الاجتماعي هو الدرع الوحيد الذي يحمي الضعيف من بطش القوة الاقتصادية، فكوني دائمًا حارسة للحقوق الاجتماعية ومنارة للأمل في عالم يتجه نحو الرقمنة الشاملة.

مقدمة عامة

في أعماق التحول الجذري لمفهوم الحماية

يقف القانون الاجتماعي اليوم عند مفترق طرق تاريخي لم يشهد له مثيل منذ نشأته في عصر الثورة الصناعية. فبينما صُممت أنظمة الضمان الاجتماعي

التقليدية لمواجهة مخاطر محددة ومعروفة مثل المرض، العجز، الشيخوخة، والبطالة الهيكلية، فإننا نواجه اليوم نوعًا جديدًا وجذريًا من المخاطر الوجودية والرقمية التي تهدد جوهر الحماية الاجتماعية ذاتها. هذا الكتاب أنطولوجيا الحماية الاجتماعية ليس مجرد تحديث للنصوص التشريعية، بل هو محاولة فلسفية وقانونية جذرية لإعادة تأسيس مفهوم الحق الاجتماعي في عصر الذكاء الاصطناعي، اقتصاد المنصات، والمخاطر البيئية الوجودية.

سنغوص في هذا العمل الموسوعي المكون من عشرين فصلاً معمقًا لتحليل كيف أن الرقمنة أعادت تشكيل مفهوم الخطر الاجتماعي نفسه، وكيف أن الخوارزميات أصبحت هي الحاكم الجديد في توزيع الموارد الاجتماعية، وما هي التداعيات القانونية والأخلاقية لاستبدال التضامن البشري بالتضامن الآلي. إننا هنا لا نقدم حلولًا تقنية سطحية، بل نطرح أسئلة وجودية حول مستقبل الكرامة الإنسانية في ظل نظام حماية اجتماعية قد يصبح فيه الإنسان مجرد مجموعة بيانات قابلة للتنبؤ بإفلاسها الصحي أو الاقتصادي.

إنه كتاب لكل باحث في القانون الاجتماعي يدرك أن النماذج القديمة لم تعد كافية، لكل صانع سياسات يبحث عن رؤية مستقبلية، ولكل إنسان يخشى أن يصبح رقمًا في معادلة الرفاه الآلي. إنه دعوة لاستعادة الإنسانية في قلب القانون الاجتماعي، وبناء عقد تضامن جديد يحمي الإنسان ليس فقط من الفقر المادي، بل من الفقر الرقمي، العزلة الخوارزمية، والاستبدال التكنولوجي. استعدوا لرحلة في مستقبل الحماية الاجتماعية، حيث ستكتشفون أن البقاء في القرن الحادي والعشرين يتطلب أكثر من مجرد معاش تقاعدي، بل يتطلب حقوقًا وجودية جديدة لم تكن في الحسبان.

الجزء الأول

تفكيك المفهوم الكلاسيكي للحماية الاجتماعية

الفصل الأول

أزمة نموذج بيفريدج في القرن الحادي والعشرين

نبدأ رحلتنا بتشريح النموذج الكلاسيكي للدولة الراعية الذي أسسه ويليام بيفريدج، والذي قام على افتراضات لم تعد صالحة اليوم مثل الوظيفة المستقرة طوال الحياة، والأسرة النووية التقليدية، والنمو الاقتصادي المستمر. نحلل كيف أن تفكك سوق العمل التقليدي وظهور العمل المؤقت والجزئي قد جعل نظام الاشتراكات التقليدي غير قادر على تغطية الفجوات الحمايةية المتزايدة. نناقش كيف أن الشيخوخة الديموغرافية تهدد الاستدامة المالية لأنظمة المعاشات القائمة على نظام التوزيع بين الأجيال. نؤسس لفكرة أن الأزمة ليست مالية فقط، بل هي أزمة مفهوم، حيث أن المخاطر الجديدة لا يمكن إدارتها بأدوات القرن العشرين. نخلص إلى أن الحاجة ملحة لنموذج جديد يتجاوز فكرة التأمين ضد المخاطر الفردية

إلى فكرة الضمان ضد المخاطر النظامية الوجودية.

الفصل الثاني

من المخاطر الصناعية إلى المخاطر الوجودية والرقمية

ننتقل هنا لتعريف طبيعة المخاطر الجديدة التي لم تكن في الحسبان عند تأسيس القانون الاجتماعي. نحلل الفرق بين المخاطر الصناعية التقليدية مثل حادث العمل، والمخاطر الوجودية الحديثة مثل الاستبدال الوظيفي بالذكاء الاصطناعي، انهيار الخصوصية البياناتية، والتشرد المناخي. نناقش كيف أن هذه المخاطر لا تصيب فردًا بعينه بسبب إهماله، بل هي مخاطر نظامية تصيب شرائح كاملة من المجتمع بسبب تحولات تكنولوجية أو بيئية خارجة عن إرادتهم. نؤسس لفكرة أن القانون الاجتماعي يجب أن يتطور من التعويض عن الضرر الواقع إلى الوقاية من الخطر النظامي، وأن مفهوم الخطر نفسه يحتاج لإعادة

تعريف قانوني وفلسفي. نخلص إلى أن الحماية الاجتماعية في المستقبل يجب أن تشمل الحماية من التهديدات التكنولوجية والبيئية بنفس قوة الحماية من المرض والفقر.

الفصل الثالث

فلسفة التضامن في عصر الفردانية الرقمية

نغوص في الأساس الفلسفي للقانون الاجتماعي وهو التضامن، ونحلل كيف أن الرقمنة والعولمة أدت إلى تآكل مفهوم التضامن الوطني التقليدي. نناقش كيف أن منصات العمل عززت الفردانية التنافسية بين العمال بدلاً من التضامن النقابي، وكيف أن الخوارزميات عزلت الأفراد في فقاعات استهلاكية واجتماعية. نؤسس لفكرة أن التضامن الجديد يجب أن يكون عابراً للحدود وعابراً للأنظمة، حيث أن المخاطر الرقمية لا تعترف بالسيادات الوطنية. نحلل إمكانية بناء تضامن رقمي

عالمي يمول عبر ضرائب على البيانات والروبوتات. نخلص إلى أن إحياء التضامن يتطلب إعادة تصميم البنى التحتية القانونية لتسمح بالتعاون الجماعي في فضاءات العمل الافتراضية والموزعة.

الفصل الرابع

دور الدولة الراعية مقابل خصخصة المخاطر الاجتماعية

نحلل هنا التحول الخطير من دولة الرفاه إلى دولة الخصخصة، حيث يتم نقل عبء المخاطر الاجتماعية من الدولة إلى الفرد. نناقش كيف أن أنظمة المعاشات الخاصة، والتأمين الصحي الخاص، أصبحت هي البديل عن النظام العام، مما يعمق الفجوات الطبقية. نؤسس لفكرة أن خصخصة المخاطر الاجتماعية هي انتهاك لمبدأ المساواة في الكرامة الإنسانية، حيث تصبح الحماية سلعة تباع وتشترى بدلاً من حق مكفول. نحلل دور الشركات التكنولوجية الكبرى كدول ظل تقدم

خدمات اجتماعية لموظفيها بينما تتنصل من مسؤوليتها تجاه المجتمع الأوسع. نخلص إلى أن الدولة يجب أن تستعيد دورها كحارس أخير للحماية الاجتماعية، وأن الخصخصة الكاملة للمخاطر هي طريق مؤكد للتفكك الاجتماعي والثورات.

الجزء الثاني

الحقوق الاجتماعية في اقتصاد المنصات والرقمنة

الفصل الخامس

عامل المنصة بين الاستقلال الوهمي والتبعية الخوارزمية

ننتقل إلى واحدة من أكبر التحديات المعاصرة وهي

وضع عمال المنصات قانونيًا. نحلل كيف أن تصنيفهم كمتعاقدين مستقلين يحرمهم من الحماية الاجتماعية الأساسية مثل التأمين ضد الإصابات، البطالة، والمعاشات. نناقش مفهوم التبعية الخوارزمية حيث يتحكم التطبيق في كل تفاصيل العمل دون وجود علاقة عمل تقليدية، مما يخلق فراغًا قانونيًا يستغله رأس المال. نؤسس لفكرة حاجة لتصنيف قانوني جديد يجمع بين مرونة العمل المستقل وضمانات الحماية الاجتماعية للعمال التابعين. نحلل تجارب دولية حديثة في منح حقوق اجتماعية جزئية لهؤلاء العمال. نخلص إلى أن القانون الاجتماعي يجب أن يلاحق الواقع التكنولوجي، وأن الحماية يجب أن ترتبط بالعمل الفعلي وليس بشكل العقد القانوني.

الفصل السادس

الحق في الانفصال الرقمي كحق اجتماعي جديد

نطرح هنا حقًا اجتماعيًا جديدًا لم يكن موجودًا من قبل وهو الحق في الانفصال عن العمل الرقمي خارج ساعات الدوام. نحلل كيف أن التكنولوجيا طمست الحدود بين الحياة الخاصة والعمل، مما أدى إلى إرهاق نفسي واجتماعي مزمن. نناقش كيف أن عدم القدرة على الانفصال يؤثر على الصحة النفسية للأسرة والمجتمع، مما يجعله قضية حماية اجتماعية وليست مجرد حق فردي. نؤسس لفكرة أن الدولة يجب أن تتدخل لتنظيم حق الانفصال كجزء من حماية الصحة العامة للعمال. نحلل التحديات التطبيقية في فرض هذا الحق في ظل ثقافة التوفر الدائم. نخلص إلى أن الحق في الراحة النفسية والرقمية هو شرط أساسي لاستدامة القوى العاملة في العصر الرقمي، ويجب تقنينه اجتماعيًا.

الفصل السابع

الفقر البياناتي والتمييز الخوارزمي في توزيع المنافع

نغوص في خطر جديد حيث تستخدم الخوارزميات لتحديد أحقية الأفراد في المنح الاجتماعية، القروض، أو التأمينات. نحلل كيف أن التحيز في البيانات قد يؤدي لحرمان فئات معينة من الحماية الاجتماعية بشكل منهجي وغير مرئي. نناقش مفهوم الفقر البياناتي حيث أن عدم وجود بصمة رقمية قد يعني عدم القدرة على الوصول للحقوق الاجتماعية في دول تتجه للرقمنة الشاملة. نؤسس لفكرة أن الحق في الحماية الاجتماعية يجب أن يشمل الحق في عدم التمييز الخوارزمي، والحق في تفسير القرارات الآلية التي تمس الحقوق الاجتماعية. نحلل ضرورة الشفافية في الخوارزميات الحكومية المستخدمة في توزيع الرفاه. نخلص إلى أن العدالة الاجتماعية في العصر الرقمي تتطلب عدالة خوارزمية، وأن القانون يجب أن يحمي الإنسان من بطش الكود البرمجي.

الفصل الثامن

الضمان الاجتماعي عبر الحدود في ظل العمل عن بعد

نحلل إشكالية العاملين عن بعد عبر الحدود الذين يعيشون في دولة ويعملون لشركة في دولة ثانية، مما يخلق فراغًا في الحماية الاجتماعية والتأمينية. نناقش كيف أن الأنظمة الوطنية المغلقة للضمان الاجتماعي لم تعد مناسبة لعالم العمل اللاحدودي. نؤسس لفكرة حاجة لاتفاقيات دولية جديدة لنقل الحقوق التأمينية والمعاشات عبر الحدود بسهولة. نحلل نموذج الاتحاد الأوروبي في تنسيق الضمان الاجتماعي وكيف يمكن تعميمه عالميًا. نخلص إلى أن الحماية الاجتماعية يجب أن تكون محمولة مع الإنسان أينما ذهب، وأن ربطها بالإقليم الجغرافي فقط هو مفهوم عفا عليه الزمن في عصر العمل الرقمي.

الجزء الثالث

المخاطر الوجودية والبيئية كقضية حماية اجتماعية

الفصل التاسع

لاجئو المناخ وحق الحماية الاجتماعية العابرة للحدود

ننتقل هنا لأحد أخطر التحديات الوجودية وهو النزوح بسبب التغير المناخي. نحلل كيف أن القانون الاجتماعي الحالي يقتصر على المواطنين والمقيمين الشرعيين، تاركًا ملايين النازحين مناخيًا بدون حماية. نناقش فكرة اعتبار اللجوء المناخي سببًا لاستحقاق الحماية الاجتماعية الدولية الممولة من الدول المسببة للانبعاثات. نؤسس لفكرة أن العدالة المناخية هي جزء من العدالة الاجتماعية، وأن الدول الغنية تتحمل مسؤولية اجتماعية وأخلاقية تجاه ضحايا المناخ. نحلل الصعوبات القانونية والسياسية في إنشاء صندوق ضمان اجتماعي عالمي للمناخ. نخلص إلى أن القانون الاجتماعي يجب أن يتوسع ليشمل الحماية من الكوارث البيئية كحق إنساني أساسي بغض النظر عن

الجنسية.

الفصل العاشر

التدخل الجيني والتأمين الصحي ومستقبل التمييز البيولوجي

نغوص في مستقبل الطب والتأمين مع تطور الهندسة الوراثية. نحلل خطر استخدام البيانات الجينية من قبل شركات التأمين لتحديد الأقساط أو رفض التغطية بناءً على الاستعداد الوراثي للأمراض. نناقش كيف أن هذا قد يخلق طبقة من البشر غير قابلين للتأمين اجتماعيًا وصحيًا بسبب جيناتهم. نؤسس لفكرة حاجة لحظر قانوني صارم على التمييز الجيني في أنظمة الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي. نحلل التوازن بين خصوصية البيانات الجينية وضرورة البحث العلمي. نخلص إلى أن الحماية الاجتماعية يجب أن تضمن حق كل إنسان في العلاج والتأمين بغض النظر عن تركيبته

الوراثية، وأن الجينات لا يجب أن تكون حكمًا مسبقًا على المصير الاجتماعي.

الفصل الحادي عشر

الأتمتة الشاملة وضمان الدخل الأساسي الكوني

نناقش هنا الحل الجذري لمواجهة البطالة التكنولوجية الهيكلية وهو فكرة الدخل الأساسي الكوني. نحلل الفلسفة وراء تحويل الحماية من مشروطة بالعمل إلى حق وجودي غير مشروط. نناقش التحديات المالية والاجتماعية لتطبيق هذه الفكرة، وإمكانية تمويلها عبر ضرائب على الروبوتات والبيانات. نؤسس لفكرة أن الكرامة الإنسانية لا يجب أن ترتبط بالقدرة على الإنتاج الاقتصادي في عصر قد لا تكون فيه وظائف كافية للجميع. نحلل تجارب محدودة للدخل الأساسي حول العالم ونتائجها. نخلص إلى أن ضمان الدخل الأساسي قد يصبح ضرورة حتمية لاستقرار المجتمعات في ظل

الذكاء الاصطناعي، وهو تحول جذري في فلسفة القانون الاجتماعي من الإعانة إلى الحق الوجودي.

الفصل الثاني عشر

الصحة النفسية كركيزة أساسية للحماية الاجتماعية

ننتقل لتركيز جديد حيث نطالب بأن تكون الصحة النفسية جزءًا أساسيًا من سلة الحماية الاجتماعية وليس رفاهية ثانوية. نحلل كيف أن ضغوط العصر الرقمي والاقتصادي أدت لوباء من الاكتئاب والقلق يؤثر على الإنتاجية والتماسك الاجتماعي. نؤسس لفكرة أن الدولة تتحمل مسؤولية توفير العلاج النفسي المجاني أو المدعم كجزء من التأمين الصحي الإلزامي. نناقش كيفية دمج مؤشرات الصحة النفسية في تقييم فاعلية أنظمة الرفاه الاجتماعي. نخلص إلى أن الحماية الاجتماعية الحقيقية هي التي تحمي العقل والروح قبل الجسد، وأن إهمال الصحة النفسية هو

قنبلة موقوتة تهدد استقرار المجتمعات الحديثة.

الجزء الرابع

إعادة هندسة التمويل والحوكمة للضمان الاجتماعي

الفصل الثالث عشر

ضريبة الروبوتات والذكاء الاصطناعي لتمويل الرفاه

نطرح هنا آلية تمويل مبتكرة للأنظمة الاجتماعية في عصر تقل فيه العمالة البشرية. نحلل فكرة فرض ضريبة على الوحدات الآلية والبرمجيات التي تحل محل البشر، وتوجيه هذه العائدات لصناديق الضمان الاجتماعي. نناقش التحديات التقنية في تعريف الروبوت الخاضع للضريبة، والحجج الاقتصادية ضد هذه

الفكرة. نؤسس لفكرة أن العائد من زيادة الإنتاجية بسبب الأتمتة يجب أن يوزع اجتماعيًا وليس أن يتركز في يد مالكي التكنولوجيا فقط. نحلل نماذج أولية لهذه الضرائب في بعض الدول. نخلص إلى أن تمويل الحماية الاجتماعية في المستقبل يجب أن يأتي من رأس المال التكنولوجي وليس فقط من عمل الإنسان، لضمان استدامة النظام.

الفصل الرابع عشر

العملات الرقمية للبنوك المركزية وتأثيرها على المعاشات

نحلل هنا تأثير التحول نحو العملات الرقمية الرسمية على أنظمة دفع المعاشات والمنح الاجتماعية. نناقش كيف أن هذا قد يسهل الوصول للفئات غير المتعاملة مع البنوك، وفي نفس الوقت يطرح مخاطر رقابية وخصوصية كبيرة. نؤسس لفكرة أن استخدام العملات

الرقمية في الحماية الاجتماعية يجب أن يقترن بضمانات قوية للخصوصية وعدم إمكانية تجميد الحسابات تعسفيًا. نحلل إمكانية استخدام تقنية البلوك تشين لشفافية توزيع المنح الاجتماعية ومنع الفساد. نخلص إلى أن التكنولوجيا المالية يمكن أن تكون أداة لتعزيز العدالة الاجتماعية إذا وضعت في الإطار القانوني والحقوقي الصحيح.

الفصل الخامس عشر

الحوكمة التشاركية لصناديق الضمان الاجتماعي

ننتقل لهيكل إدارة صناديق الضمان الاجتماعي ونطالب بنموذج حوكمة تشاركي يشمل ممثلين للعمال، أصحاب العمل، الدولة، والخبراء المستقلين. نحلل كيف أن الإدارة الأحادية أو السياسية للصناديق تؤدي لسوء الاستثمار والفساد. نؤسس لفكرة أن أموال الضمان الاجتماعي هي أموال أمانة مقدسة للمنتفعين

وليست ميزانية للدولة يمكن التصرف فيها بحرية. نناقش ضرورة الشفافية الكاملة في استثمارات الصناديق وعوائدها. نخلص إلى أن ثقة المواطنين في نظام الضمان الاجتماعي تعتمد على استقلاليتها وشفافيتها، وأن الحوكمة الرشيدة هي الضمان الوحيد لاستدامتها مالياً.

الفصل السادس عشر

مكافحة الفساد في أنظمة الحماية الاجتماعية

نغوص في آفة الفساد التي تنهك أنظمة الحماية الاجتماعية في العديد من الدول. نحلل أشكال الفساد مثل الوهميين في كشوف المرتبات، سرقة المعاشات، والعمولات في صرف المنح. نؤسس لفكرة أن حماية أموال الضمان الاجتماعي هي حماية لاستقرار المجتمع كله، وتستوجب عقوبات رادعة واستثنائية. نناقش دور التكنولوجيا في الحد من

الفساد عبر الميكنة الشاملة وربط قواعد البيانات. نخلص إلى أن الفساد في الحماية الاجتماعية هو جريمة ضد الفقراء والمحتاجين مباشرة، وأن مكافحته تتطلب إرادة سياسية وقضائية حديدية بالإضافة للأدوات التقنية.

الجزء الخامس

نحو ميثاق عالمي جديد للحماية الاجتماعية

الفصل السابع عشر

ميثاق الحقوق الاجتماعية الرقمية العالمي

نقترح هنا صياغة ميثاق دولي جديد يضمن الحقوق الاجتماعية في العصر الرقمي. نحلل بنود الميثاق

المقترحة مثل الحق في الحماية من الخوارزميات المتحيزة، الحق في التدريب المستمر لمواجهة الأتمتة، والحق في الدخل الأساسي. نناقش آلية تنفيذ هذا الميثاق ودور المنظمات الدولية في الرقابة عليه. نؤسس لفكرة أن العولمة الاقتصادية يجب أن يقابلها عولمة للحقوق الاجتماعية لحماية العمال من سباق القاع بين الدول. نخلص إلى أن الحاجة ملحة لدستور اجتماعي رقمي يحمي الإنسانية من تبعات الثورة التكنولوجية غير المنضبطة.

الفصل الثامن عشر

دور المنظمات الدولية في توحيد معايير الحماية

نحلل دور منظمة العمل الدولية، الأمم المتحدة، ومنظمات أخرى في وضع معايير دنيا للحماية الاجتماعية. نناقش فجوة التطبيق بين المعايير الدولية والواقع المحلي في العديد من الدول. نؤسس لفكرة

أن المعايير الدولية يجب أن تكون ملزمة أكثر وليست استشارية فقط، وربط التجارة الدولية باحترام معايير الحماية الاجتماعية. نحلل إمكانية فرض عقوبات اقتصادية على الدول التي تنتهك الحقوق الاجتماعية الأساسية لعمالها. نخلص إلى أن التعاون الدولي هو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات العابرة للحدود مثل الهجرة المناخية والضرائب الرقمية.

الفصل التاسع عشر

التعليم والتدريب المستمر كحق حماية اجتماعية

نطرح فكرة دمج التعليم والتدريب المستمر ضمن مظلة الحماية الاجتماعية كحق مكفول طوال الحياة. نحلل كيف أن التطور السريع للمهارات يجعل التعليم الجامعي الأولي غير كافٍ لضمان البقاء الوظيفي. نؤسس لفكرة أن الدولة تتحمل مسؤولية إعادة تأهيل العمال الذين فقدوا وظائفهم بسبب التكنولوجيا كجزء

من نظام التأمين ضد البطالة. نناقش نموذج حسابات التعلم الفردية الممولة من اشتراكات التأمينات. نخلص إلى أن الاستثمار في رأس المال البشري عبر التدريب المستمر هو أفضل حماية اجتماعية ضد مخاطر المستقبل، وهو حق يجب تقنينه وضمان تمويله.

الفصل العشرون

الرؤية المستقبلية لنظام حماية إنساني متكامل

نختتم الكتاب برؤية شاملة لنظام حماية اجتماعي إنساني يتجاوز المفاهيم المادية الضيقة. نلخص المبادئ الأساسية للنظام الجديد مثل الشمولية، الاستدامة، الكرامة، والتكيف التكنولوجي. نناقش دور المجتمع المدني والقطاع الخاص كشركاء في تقديم الحماية بجانب الدولة. نؤسس لفكرة أن الهدف النهائي للقانون الاجتماعي هو تمكين الإنسان من العيش بكرامة وإبداع، وليس مجرد البقاء على قيد

الحياة. نخلص إلى أن المستقبل للقانون الاجتماعي المرن والإنساني الذي يضع الإنسان في المركز، ويستخدم التكنولوجيا كأداة لخدمته لا كأداة لسيطرته، وأن هذا هو الضمان الوحيد لاستقرار البشرية في القرون القادمة.

الخاتمة العامة

نحو عقد اجتماعي جديد يحمي الكرامة الإنسانية

أيها القارئ الكريم،

لقد أتممنا معًا رحلة استكشافية عميقة وجريئة في مستقبل القانون الاجتماعي، حيث حاولنا تفكيك المفاهيم القديمة وبناء رؤية جديدة تتناسب مع تعقيدات العصر الرقمي والوجودي. لقد أثبتنا أن الحماية الاجتماعية ليست رفاهية اقتصادية، بل هي أساس الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي، وأن إهمالها

في ظل التحولات التكنولوجية السريعة هو مخاطرة بمستقبل البشرية جمعاء.

تعلمنا أن المخاطر تغيرت من فردية إلى نظامية، ومن مادية إلى رقمية ووجودية، وبالتالي يجب أن تتطور أدوات الحماية لمواجهتها. تعلمنا أن التضامن يجب أن يعاد تعريفه ليشمل التضامن الرقمي والمناخي والعابر للحدود. وتعلمنا أن الكرامة الإنسانية هي الغاية الوحيدة التي تبرر وجود أي نظام ضمان اجتماعي، وأن أي نظام يحول الإنسان لرقم أو عبء هو نظام فاشل أخلاقيًا وقانونيًا.

هذا الكتاب ليس نهاية الحوار، بل هو بداية لمسار تشريعي وفكري جديد. إنه دعوة للمشرعين، القضاة، وصناع السياسات لتبني رؤية استباقية لا تنتظر وقوع الكوارث الاجتماعية بل تستعد لها. إن مستقبل القانون الاجتماعي يعتمد على قدرتنا على الجمع بين العدالة الاجتماعية والكفاءة التكنولوجية، وبين الحماية الوطنية والتضامن العالمي.

فلنعمل جميعًا لبناء أنظمة حماية اجتماعية تكون درعًا واقيًا لكل إنسان، بغض النظر عن جنسيته، عمله، أو وضعه الصحي، في عالم متغير سريعًا. فإن وعينا بذلك، فقد حققنا الغاية من القانون الاجتماعي، وهي حماية كرامة الإنسان في كل زمان ومكان.

والله ولي التوفيق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

تم بحمد الله وتوفيقه

الدكتور محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون